

انترناشيونال» في القاهرة قد أكد ان الجزء الأكبر من الحقل المذكور يقع في المياه الإقليمية المصرية التي لم تحتلها إسرائيل ، وان لديه خرائط تثبت ذلك (٣) .

وعندما بدأت بعض الاوساط الدولية تبدي اهتمامها بهذا الموضوع سارع الممثل الدائم لإسرائيل في الامم المتحدة الى القول بان من حق إسرائيل ، بمقتضى القانون الدولي ، ان تقوم بالتنقيب واستغلال الموارد النفطية في سيناء ، لانها تعد ملكية عامة (٤) .

وموضوع استغلال النفط في سيناء وخليج السويس يثير مسألتين مهمتين : محاولات إسرائيل للسيطرة على الاقتصاد العربي تحت ستار التعاون ، وموقف القانون الدولي العام من عمليات استغلال ثروات الاراضي المحتلة من قبل دول الاحتلال .

اولا - محاولات إسرائيل للسيطرة على الاقتصاد العربي

إسرائيل كيان أوجدته الحركة الصهيونية ، بالتواطؤ مع الامبريالية العالمية ، لخدمة المصالح الاستعمارية في المشرق العربي . وخدمة هذه المصالح لا تتم الا اذا كان هذا الكيان قويا ، عسكريا واقتصاديا . ولذا تحرص الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، على تعزيز قدرته العسكرية ليصبح بمفرده أقوى من كل الدول العربية مجتمعة ، وعلى تعزيز قدرته الاقتصادية ليتمكن من السيطرة على الاقتصاد العربي . والناحية الاقتصادية هي التي تعنينا هنا .

لقد حاولت إسرائيل ، بشتى الوسائل والحيل ، فرض سيطرتها الاقتصادية على العرب فلم توفق . غير أنها لم تياس . لقد بقيت فترة تترصد الفرص . وسنحت فرصة ذهبية نادرة مع زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة واعترافه بالكيان الصهيوني ودعوته الاسرائيليين الى العيش مع العرب بأمان واطمئنان . واستغلت إسرائيل هذه الفرصة وأخذت تلوح بريايات التعاون مخفية رغبتها في السيطرة تدريجيا على الاقتصاد العربي .

١ - لقد بدأت بالاعراب عن رغبتها في تحقيق التعاون مع كل الدول العربية . وقد عبر المدير العام لوزارة الداخلية الاسرائيلية ، بعد الزيارة المشؤومة ، عن أمله في اقتراب اليوم « الذي سيقوم فيه تعاون بين إسرائيل وجاراتها » ، حيث يشترك « خبراء من الدول المجاورة في الندوات والاجتماعات في إسرائيل ، ويشترك خبراء من إسرائيل في مؤتمرات دولية تعقد في الدول العربية » (٥) .

٢ - وتظاهرت إسرائيل بانها مستعدة للتضحية بمصالحها المادية في سبيل السلام . فقد أعلن وزير الطاقة والتجهيزات فيها ان إسرائيل « لن تتردد في